آفـاق

أجواء صنعاء

□ لا أتحدث عن المناخ، فهو «عال العال»، ربيع في قلب الشتاء، ولكنني أتحدث عن الحراك السياسي بالغ الخصوبة ومتعدد الأطراف، وقد كانت زيارة الرئيس الأريتري إسياسي أفورقي للعاصمة اليمنية بمبادرة من الرئيس علي عبدالله صالح، انقلاباً حقيقياً في العلاقات بين البلدين الجارين نقلتها من الجوار البارد إلى التفاعل الحميمي، ومن المصالح الذاتية الضيقة إلى المصالح الاستراتيجية المشتركة، وهذا سيكون له أثره البالغ على دول القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، وربما شرقاً إلى الجوار العربي الشقيق الذي ينبغي أن يؤازر بقوة الدور اليمني البنَّاء في هذه المنطقة الاستراتيجية الوثيقة الصلة بمجمل الأمن القومي العربي في الماضي والحاضر والمستقبل.

ولقد عبر الرئيس علي عبدالله صالح عن هذه الرؤية الجديدة بقوله : «إذا كان كل صراع ينتهي إلى الحوار، فلماذا لا نبادر دائماً إلى البدء بالحوار لكي نتجنب الدمار الذي يكلف الشعوب غالياً»، وهذه الرؤية هي التي سيحملها الرئيس إلى السودان وأثيوبيا بعد أن تبناها الرئيس الأريتري الذي عكس حديثه في المؤتمر الصحفي المشترك قناعة بلاده بالنهج الواقعي المبني على حسن الجوار والالتزام بالاتفاقيات الثنائية والدولية وتغليب نهج التعاون على الخلافات الصغيرة، فالتعاون على أساس الشراكة والمنافع المتبادلة هو الكفيل بتحويل فجوات القطيعة إلى جسور للتواصل والعيش المشترك.

فضل النقيب

الرئيس أفورقي لمَّح إلى أن هذا اللقاء البنَّاء تأخر كثيراً، وأضاع ذلك التأخر فرصاً كثيرةً لإرساء قواعد وآليات التعاون المشترك، وشكر الرئيس علي عبدالله صالح على مبادرته بالدعوة، وفي هذا النطاق يبرز بقوة القول الشائع : «لأن تصل متأخراً خير من ألاَّ تصل أبداً»، وقال علي عبدالله صالح للفضائية الأريترية : «إن ذلك كان بمثابة ذوبان الجليد، وأن ما كان أصبح من مخلفات الماضي الذي ينبغي دفن سلبياته».

إن أفريقيا منذ الأزل تتجه شرقاً إلى القارة الأمُّ التي انفصلت عنها انفصال التوأم، ولكنها لم تبعد عنها، حيث ترى – أول ما ترى – اليمن بالعين المجردة، أما غربها وجنوبها وشمالها فما تم غير المحيطات والبحار، حيث لا ترى شيئاً، وهذا ليس حديثاً عن التاريخ، وهو شاهد لا يدحض، ولا عن الجغرافيا، وهي حاضنة السياسة ومهندسها الأول، ولكنه حديث عن النضج السياسي الذي يستطيع أن يرى موقع الحاضر والمستقبل وموقع الإنسان من الجيوستراتيجيا التي لا نختارها بإرادتنا مثلما لا نستطيع اختيار آبائنا وأمهاتنا وإخواننا، ولكن علينا أن نعمل في ذلك الإطار الذي يجتذبنا كما تجتذب الجاذبية كل من على الأرض، وكلما ابتعدنا شعرنا بآلام الانسلاخ، وإن كابرنا قليلاً.

تمت زيارة أفورقي في أجواء حميمة، وكانت اتفاقية إنشاء شركة مشتركة للصيد البحري بمثابة نزع الفتيل عن ذلك الأمر المقلق منذ التحكيم الدولي حول جزر حنيش، مما يؤكد أنه في السياسة لا توجد عداوة دائمة ولا صداقة دائمة، وإنما مصالح دائمة، بغض النظر عن حلوى الكلمات التي نقدمها لبعضنا البعض.

الرئيس والشباب

● توجيه فخامة رئيس الجمهورية للحكومة فيما يخص تحصين الشباب من الأفكار الهدامة والمفاهيم غير السوية تجاه دينهم ومجتمعهم الى جانب دلالاته الانسانية والدينية والوطنية فانه يعبر أيضاً عن موقف يحتاج الى مراجعته بعض الذين يندفعون الى طريق التطرف والغلو والعنف، وهو رسالة للمخلصين من أبناء اليمن.. رسالة واضحة وضوح الهدف من التربية الروحية والعقلية والنفسية و الجسمية.

المؤكد أن دعاة الضلالة ومروجي الفتن و الصراعات المقيتة يستغلون التباينات الفكرية أسوأ استغلال ولنا في أحداث سابقة عبرة حيث كان الشباب في صدارة المواجهات وأول الضحايا..

علي الشرجي

والمفسدون في الأرض الذين يجندون لتزييف وعي الأمة وشق الصف الواحد وتعكير صفو الحياة يحشدون كل ألاعيبهم في صفوف الشباب كونهم أكثر قابلية للايحاءات العاطفية، من تهييج وإثارة وابتكرت لذلك أشكال استقطاب ماكرة تتنوع بين النصب السياسي والإغواء والتضليل الفكري، والتعبئة الخاطئة، والاحتيال على الظروف الاجتماعية والاقتصادية فيستخدم الدين للتكفير والتنفير والديمقراطية لضرب الديمقراطية والحرية لإجهاض الحرية ولايتركوا ثغرة إلا ونفذوا منها عبر الشباب.

بسبب تشتت المعايير والقيم الدينية ومحاكاة تقاليد المدنية الغربية تتسع هوة الصراع بين عقول الشباب وعواطفهم فيصبح أكثر تفاعلاً وقابلية للانجرار وراء الاتجاهات الجديدة وترتفع نسبة الانحراف وتسيطر مشاعر الاحباط والتناقض بين الواقع والأحلام المتوقدة.

ومن البداية أعود لأقول أن الأمل سيتحقق قريباً في التخلص من ثقافة الغلو والتطرف وتوحيد الحركة الشبابية اليمنية بدءاً بخلق الانسجام في الرؤى والمشاعر النقية الخالصة من شوائب الصراعات المذهبية والمناطقية والسياسية والاجتماعية العقيمة وانتهاءً باستيعاب الطاقات الشابة المعطلة..

والحكمة تكمن في فلسفة الرئيس وقراراته الحكيمة لطبيعة المشكلة، والتي تبلورت في توجيهه الحكومة التي بدورها شكلت لجنة وزارية برئاسة وزير الشباب والرياضة تتولى اعداد مشاريع تحدد الاجراءات التنفيذية والتي تجعلنا نثق في أن مستقبل الشباب اليمني أكثر اشراقاً مادام رعاية رائد الشباب الأول فخامة الرئيس علي عبدالله صالح سر عطاءاتهم وتألقهم لإيمانه بأن الشباب رهان الأوطان ومكمن نهضته وعزته.. بأيديهم تبنى الصروح وبأرواحهم تفتدى المكاسب.

لم يكن قراره سوى تأكيد جديد بأن الحلول لاتأتي جزئية وعشوائية، وأن تثقف الوعي وقيم الانتماء هو جوهر الاصلاح والتغيير الذي يؤدي الى الاستقرار والتطوير.

ولأن الرئيس علي عبدالله صالح يحترف القيادة كاحترافه عشق هذا الوطن جاءت فكرته وتوجيهاته لانقاذ الوطن من خطر الأفكار الهدامة على الشباب كخطوة راقية نحو الاصلاح الجذري وتحديد ملامح مستقبل الوطن على كافة المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعقول نظيفة ونفوس جميلة.. بفكر نقي وثقافة وطنية ترعى مصالح المجتمع والأمة وتحل مشاكلها، والنأي عن أن يكون الوطن حقل تجارب للأفكار الهدامة كما كان يحدث في فترات سابقة..

إذن هي فلسفة الاستقرار والتطوير من أجل الأجيال القادمة هي حكمته التي تجعلنا نثق بأن اهتمامه بالشباب اهتمام بمستقبل الوطن ومصلحته.

فعاليات..كيف نحسن التعامل معها!!

أحمد يحيى الديلمي

● من الثابت أن هناك أشياء كثيرة نحن بأمس الحاجة إليها، ويجب أن يتمثلها كل مواطن، وخاصة موظفي الدولة على كافة المستويات في السلوك وأسلوب التعامل مع الآخرين لفهم طبيعة "الأتيكيت" و"الدبلوماسية" لمجرد الالتزام بقواعد "البروتوكول الدولي"، وإبداء الرغبة في الحفاظ على العلاقة الودية الحميمية التي تربطنا بالآخرين والمكانة المتميزة التي تتبوأها بلادنا على المستويين الاقليمي والدولي في كل الأحوال لابد أن يدرك كل إنسان أنه أمام مسؤوليات وعليه واجبات، لابد أن يقوم بها ليسهم في الانطلاق بالآخرين إلى آفاق رحبة تعزز الثقة ببلادنا وتقود إلى تبادل المصالح على أساس متكافئ.

مانود الإشارة إليه هنا هو موضوع مشاركة الوفود التي تمثل بلادنا على المستوى الخارجي مقابل سلوكيات التعامل مع الوفود التي تزور اليمن في مهام خاصة أو للمشاركة في الفعاليات الاقليمية والدولية التي تحتضنها البلاد من حين لآخر.

هناك أساليب حديثة تختلف كثيراً عن الطريقة المعتادة التي شكلت فكرتنا عن المؤتمرات لابد من استيعابها لتثبت اليمن تفوقها في زمن واحد على إدارة أكثر من فعالية محلية وإقليمية ودولية.

قبل الدخول في التفاصيل نُقر أن الجميع لديهم الرغبة والأمل والحلم لرؤية علم الوطن خفاقاً في كل المحافل والمنتديات. لكن التطبيق يتم بمفاهيم خاطئة غالباً تغلب عليها الذاتية والرغبة في الشهرة واصطناع المواقف ولو بأساليب تخرج عن اللياقة وقواعد "البروتوكول السياسي الدولي" وتضر بمصلحة الوطن وتخالف الأولويات التي تحدد نوع الحفاوة وجعل التواصل مع الآخرين وفق ماتقتضيه المصلحة العليا للوطن.

من نافلة القول الاشارة إلى أهمية توحيد مظاهر الحفاوة ولعل من الحصافة أيضاً النظر والتعامل مع التغطيات الإعلامية لأنشطة الوفود بواقعية تتجنب الالتباسات التي تفرزها عملية الاهتمام بتغطية أنشطة هذا الوفد وتجاهل الآخر، في حين أن وجودهما متزامن وقد يكون الآخر أكثر أهمية ولا يوجد أي فكرة للتعتيم عليه في كل مستويات صنع القرار، لكن الأمر يرجع إلى مدى سخاء الجهة المحلية المعنية وقدرتها على التحرك إضافة إلى وجود مصادر خاصة للانفاق. تبعاً لذلك يتم إحاطة بعض الوفود أو الفعاليات الاقليمية والدولية التي تعقد في الوطن بمواصفات خاصة، بدءاً بمظاهر حفاوة الاستقبال ومد السجادة الحمراء لاستقبال من يخوله البروتوكول المرور عليها ومن لايحق له ذلك.

والسجادة الحمراء التي أعنيها – ليست التي تُفرش على أرض المطار عند استقبال الرؤساء والملوك أو كبار المسؤولين ممن يعطيهم البروتوكول الحق للمرور عليها– لكنها سجادة الحفاوة الخاصة بالاستقبال والضيافة، واختيار السيارات الفارهة وطقوم النجدة المرافقة وصولاً إلى ديناميكية اللقاءات، والسرعة الفائقة في القيام بها إلى حد أن هناك وفوداً تمر بمسؤولي الدولة في اليوم الأول من الوصول مع أن الزيارة تمتد إلى ثلاثة أيام، وأكثر مع مايرافق ذلك من تغطيات إعلامية ساخنة تخطف الأضواء وتشد دوائر الرصد الإعلامي والسياسي فتقود إلى نسج التكهنات التي تتحدث عن أهمية الزيارة.

حينها تثار الشبهات وتدور الشكوك في أذهان المراقبين الإعلاميين والسياسيين وأحياناً تتولد لديهم القناعة بأن مالم تفصح عنه البلاغات الرسمية بدا واضحاً في طريقة الاهتمام بالوفد وتغطية أخباره وتتحول العملية إلى كارثة تشوه صورة الوطن إذا تحولت التكهنات إلى مادة إعلامية تتناقلها وسائل الإعلام المختلفة.

مع أن العملية مجرد حالة نشاز تعبر عن رغبة الجانب المحلي في الظهور وتأكيد الحضور فيتصرف دون إحساس بالمسؤولية كلما أعمته المظاهر والحماس للشهرة عن الرؤية والعقل.

وذلك ماالمسته فعلاً في إحدى الفعاليات التي شهدها الوطن، تبعاً لأعمال التعاطي مع هذا الجانب حدثت تجاوزات المجاملة وصيغ المبالغة بطريقة لفتت انتباه الوفود الأخرى التي تزامن وجودها في نفس الفعالية، مما أثار استياء واستهجان البعض منهم. لأن توصيف الأشياء بغير مسمياتها أو الاهتمام الزائد عن المعقول، كل ذلك قاد إلى تفسيرات خاطئة تخرج عن نطاق التطلع إلى فائدة مادية من الوفد المحتفى به يولد الإحساس بوجود تجاهل متعمد ضد الوفد الآخر، مع أن اليمنيين أهل القيم والأخلاق والمبادئ، وهناك مضايقات أخرى تتمثل في عملية الاستنطاق التي تحدث لبعض الوفود، لتوحي بوجود نيّة مبيّتة لاستدراجهم لقول ما لا يودون قوله. وكلها ظواهر غير طبيعية تجعل كل يمني غيور على سمعة البلد يشهر بالحرج مع أنها غالباً ماتكون تصرفات فردية إلا أنها تسيء إلى طبيعة العلاقة التي تربط بلادنا بالآخرين.

في هذا الإطار نجد أنه من الصعب تجاهل هذه الاختراقات حيث يجب التركيز على إيجاد قواعد ثابتة تجعل التعامل على النطاقين الاقليمي والدولي وفق نوع العلاقة والمهمة لمواكبة المشهد الايجابي المفعم بالنجاحات في شتى المجالات لضمان بقاء السجادة الحمراء في مكانها المجسد لنوع الحفاوة.

وجهة نظر

ابتهج..أنت في صنعاء

إبراهيم المعلمي

□ .. عندما تتاح لنا الفرصة للسفر إلى الخارج، (أي خارج) نلتقي أهل تلك البلاد ونتحدث معهم ونكتشف غالبا أن معظمهم لايعرف موقع اليمن بالضبط ، بل إن البعض من غير العرب بالطبع يخمن أن اليمن يقع على شواطئ الكاريبي أو قريب من مثلث برمودا..

● وبحماس المواطنة وغيرة الانتماء نفرد مساحات واسعة من الصبر والوقت لتصحيح المعلومات الجغرافية لأولئك الجهلة.. ونزيد بالشرح ونفيض في سرد تاريخنا التليد وحضارتنا العريقة .. ونعدد مزايانا وقدراتنا البشرية والطبيعية ومستوياتنا العلمية والثقافية ونهضتنا الاقتصادية والتنموية والخدمية ونظامنا السياسي التعددي وتجربتنا الديمقراطية المتميزة وحرية الرأي والتعبير وعدد الأحزاب والصحف والمطبوعات التي تصدر لدينا ،، وغير ذلك .. والحديث يطول ويطول..

● ونسترسل في الشرح والتوضيح دون السماح بالمقاطعة لنستعرض كل مظاهر التقدم والحضارة والمدنية التي نتمتع بها في اليمن ، ناهيك عن الحديث عن أخلاق وكرم وطيبة وتواضع الشعب اليمني.

● وبطبيعة الحال فإن المستمع لنا وقد ألم بكل هذه المعلومات وابتهج بهذه المعارف الجديدة ، لايجد ما يدعوه للتعقيب أو التعليق لكنه يطلق تنهيدة طويلة وعميقة.. وهو يتمنى لو أنه مواطن يمني في إشارة تنم عن التذمر من أحواله وأحوال أهل بلاده التي لاترقى إلى هذه المستويات اليمنية في كل مناحي الحياة..

● لكننا وفي قرارة أنفسنا وبعد أن نفرغ من الحديث.. نتمنى ألا يوفق هذا الشقيق أو الصديق في زيارتنا ، لأن الحقائق ستنكشف وستنهار كل تلك الصور الوردية في اللحظة الأولى .. فيكفي هذا الزائر المتشوق أن يستنشق تلك الروائح ويقابل اولئك البؤساء ويركب تلك السيارات الأجرة عند وصوله مطار صنعاء .. ليعلم كم نحن منافقون!.

almalemi@hotmail.com

تنظيم السلطة المحلية.. تطلُّعٌ نحو الأفضل (٢-٢)

أحمد محمد الحربي

□ لمَّا كانت في الواقع أكثر من رؤية في ما يتعلق بتنظيم السلطة المحلية، كي يشهد التنظيم الإداري وأجهزته ووحداته نقلة نوعية في أبنيته وفي سلطاته وصلاحيات هيئات ومؤسسات العمل المنوط بوجودها تحقيق عمليات التنمية المستدامة، الرامية إلى سد حاجات السكان والتخفيف من وطأة المعاناة التي يعيشونها، ولكي لا تتحول الرؤى المختلفة إلى معوقات تحول دون تنظيم السلطة المحلية، كان من الضروري الانحياز نحو الرؤية التوفيقية التي يغلب عليها الطابع المالي، ذلك أن المسألة المالية هي أس كل المشكلات الإدارية، والتنموية، و بمجرد أن تستقيم هيئات السلطة المحلية على موارد مالية تخصها ويمنحها القانون سلطة التصرف بما تحت يدها من موارد مالية تكون جدية الخطوة التنظيمية للسلطة المحلية قد بدأت تأخذ طريقها إلى التنفيذ، ولأن تباين الرؤى أفاد الوحدات الإدارية وهي تتجه نحو تنظيم سلطتها المحلية، وذلك بحصولها على ما يزيد عن ستين مصدراً للتمويل المحلي الذي على مجالس تلك الوحدات القيام بتحصيلها وتنظيم عمليات استخدامها.

إن الاتجاه في تنظيم السلطة المحلية ومنح هيئات ومجالس وحداتها الإدارية مصادر خاصة بها لتمويل أنشطتها، ساهم بصورة مباشرة وعملية في تجاوز الرؤى المتباينة واستقرار الرؤية المنظمة لفعل الوحدات الإدارية ومجالسها المحلية على ضرورة الجمع بين التنفيذي والرقابي وبين السياسي والإداري، وذلك ليس فقط لتجاوز الرؤى المختلفة على كيفية تحقيق مهمة دستورية تنظم السلطة المحلية، بل وكيفية تأمين الاستقلال المالي للوحدات الإدارية وهيئاتها باعتبار هذا الاستقلال هو جوهر الاختلاف، وتيقن المختلفون أن إعطاء الوحدات الإدارية ومجالسها وهيئاتها الاستقلال المالي، بالإضافة إلى سلطات وصلاحيات تتعلق بالتخطيط والتنفيذ لمشروعات التنمية المحلية واعتماد الديمقراطية أساساً لتكوين مجالس وهيئات الوحدات الإدارية، ففجوة الخلاف يمكن ردمها، وهذا ما كان.

صدرت قوانين وأنظمة تنظيم السلطة المحلية وتكونت المجالس المحلية للوحدات الإدارية، ودارت نتيجة لذلك – كما يقال – عجلة العمل وتفاءل الناس خيراً، وعبرت الأشهر مسرعة وزخم التفاؤل ينحسر رويداً رويداً، وسلطت الأضواء على الأفعال، وقال البعض على استحياء لم يتغير شيء، لم يحدث فعل له قيمة خدمية وإنتاجية في الوحدات الإدارية، وبدأت أصوات تنادي بإنقاذ السلطة المحلية من الغبن الذي وقعت فيه.

البعض يقارن وتقوده مقارنته إلى القول : قبل وجود هذه السلطة المحلية كانت الأمور أفضل، الآن سلطة محلية معززة بقوانين وأنظمة يعني وجود شيء اسمه إلزام لجميع باسم القانون، لا أحد يعترض، وكل مواطن يسهم بما يستطيع، ولا مفر من ذلك بحكم القانون والنظام، وسيستمر بالإسهام، فقط تتحرك قاطرة العمل، دعونا نشاهد ما يمكن مشاهدته من عمل ولو بحدوده الدنيا، حركوا قاطرات العمل بتوازٍ مع قاطرات التحصيل والجباية، وذهب البعض لائماً نفْسه بأنه كان واحداً في سرب طويل تحمله أحلامه بعيداً عن الكسل والإهمال، فقد بزغ الأمل وبدأ العمل، وسترون إلى أي مدى سيكون مقدار العمل ومنجزات الوحدات الإدارية، وتأتي الوقائع بعد أن تجاوزنا الشهور إلى السنين.

إن وحدات إدارية محدودة هي التي استطاعت مجالسها المحلية بمعرفة القوانين والأنظمة وقوتها وقبول مسؤولي المجالس المحلية بوجهة نظرها، أن تجعل من مهام مجالسها وهيئاتها خلايا عمل، جمعت في الرؤية والموقف بين التحصيل والعمل التنموي المباشر، أما الغالبية فظلت عند حدود فهمها الضيق لدور المجالس المحلية، بل ودخلت مع فروع الوزارات والمصالح والهيئات في الوحدات الإدارية في منازعات بعضها له ما يبرره، وبعضها تجهل ما للمجالس المحلية وما لفروع الأجهزة الحكومية من سلطات ودور وصلاحيات في نطاق عمل تلك المجالس، فلا المجالس قدمت شيئاً عملياً في الميدان، ولا تركت لغيرها أن تقوم بعمل يحسب لها.

وما أظهرته الممارسات العملية في الميدان جعل فريقاً ثالثاً من السكان يشتط غضباً ويبرر غضبه بالقول : ما أردنا من قيام السلطة المحلية ومجالسها ومنحها تلك الصلاحيات والمسؤوليات، أن تتغافل عن احتياجات السكان، وأن تهمل المشروعات القائمة، فلا نجد مدرسة تم إنشاؤها أو على الأقل تم صيانتها، فالعشرات من المدارس نوافذ محطمة وأبوابها مكسرة، وطواريدها وصفوفها مليئة بالمخلفات والأتربة، والسبورات تزداد سواداً فوق سوادها، وأسقف الكثير من المدارس تشققت، والمكاتب فارغة والمعامل خاوية، والمقاصف جالبة للوباء، ومثل ما هو حال المدارس نجد حال المستوصفات أكثر سوءاً، فلا المجالس المحلية قامت بشيء، ولا المجالس الخاصة وصناديقها – صندوق صيانة المدارس، تحسين المدن، تطوير الخدمات الصحية... الخ – غطت عيوب المجالس المحلية وفروع الأجهزة الحكومية، والملايين تتدفق إلى حسابات المجالس والصناديق الخاصة وحسابات مؤسسات المياه والكهرباء والاتصالات – التليفون – ولا يجد المواطن المياه التي تكفيه، ولا يحصل على الكهرباء التي تغطي حاجات استهلاكه، ولا يلقى رقماً لخط اتصالات توفر له عناء المشاوير، منْ مسؤول عن مَنْ؟ ومن يحاسب من؟

أصبحت قرانا التي شققنا إليها الطرق وشيدنا فيها المدارس والمستوصفات عبارة عن مقابر للموتى، بيوتها خاوية، وأراضيها قاحلة، وغاباتها حارقة، فلا طرق للعبور، ولا مياه للشرب، ولا عيادات إسعافية، والسكان يتركون خلفهم كل شيء، ويذهبون إلى المدن، ولم يبق لهم بالقرى غير ذكريات الولادة والنشأة، وكفا نريد أن تتولى هيئات ومجالس الوحدات الإدارية صيانة المشروعات التي أنشئت بالعمل التعاوني وتطور ما يمكن تطويره منها، لتعيد للقرى حيويتها وللسكان استقرارهم وللثروة الحيوانية نموها وتكاثرها، فتزرع الحقول وتجري الوديان وتتكاثر الأشجار وتستوطن الطيور المغردة والمهاجرة وتتعالى أصوات الغناء والمهاجل وتعود للوجود ليالي السمر ويعلو صوت الأذان والتسبيح وتتواصل الحياة، ماذا نريد؟

هذا هو السؤال الذي يتردد دائماً دون جواب، نريد مغادرة عيوب ومثالب وأخطاء سنوات القرن العشرين، نريد إدارة مسؤولة تدرك واجباتها وتفهم وظائفها وتسعى إلى تحقيق التنمية، نريد ديمقراطية واعية وممارسات منضبطة وقرارات رشيدة ومواقف أكثر وعياً واقتداراً.

ولأننا نعلم أن الأخطاء التي اتسمت بها حياتنا في القرن العشرين، مسحوبة علينا في سنوات البداية للقرن الحادي والعشرين، وفي نظام الوحدات الإدارية بالذات، ولا نستطيع بسرعة ارتكاب الخطأ بناء وحدات إدارية أفضل وأجمل وأقدر وأغنى، ولا تجاوز الأخطاء فيها، ما دام في الكثير من الوحدات الإدارية والقائمين عليها، من يحاصر الأفضل ويقتل الأجمل، وفيها من كانوا جباة الأمس مع خوف كبير من الانكشاف هم جباة اليوم مع شجاعة أكبر بحكم التجربة والمراس واستمرار التسامح وغياب المساءلة والعقاب، ولا يستطيع أحد أن يكابر ويغض الطرف عن أحوال الوحدات الإدارية، نظاماً ووظيفةً ونتيجةً، ويقول كل شيء فيها إيجابي، رائع وممتاز، إلاَّ بعضها، وهي في الواقع لم تستطع الخروج من النفق الذي هي فيه.

وما هو مطلوب ليس المزيد من المديح لنظام الوحدات الإدارية، وإنما الوقوف بمسؤولية ووعي أمام الأساس والممارسة وما إذا كان كل شيء إيجابياً يحتاج إلى دعم أم أن هناك بعض العيوب تحتاج إلى مراجعة وتصويب.

فقيد الوطن

عميد/ عبدالملك علي البشاري

● قال الله تعالى: «والذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون» صدق الله العظيم.

عندما وصلني نبأ وفاة الأخ المناضل اللواء/ مجاهد يحيى أبوشوارب، في ذلك اليوم المشؤوم ٧/١١/٢٠٠٤م الموافق ٤ شوال ١٤٢٥هـ صعقت للنبأ، واعتصر الحزن قلبي، وتألمت كثيراً، وانهمرت دموعي، أن مصابنا كان كبيراً، والفاجعة أقسى وأمر، وقد حزن عليه اليمنيون جميعاً، من أقصاه إلى أقصاه، وبكته جميع الأسر اليمنية، وحزن عليه كل بيت، فسلام عليك يوم ولدت ويوم مماتك ويوم تبعث حياً مع الخالدين في جنة الخلد، إنا لله وإنا إليه راجعون.

وكان –رحمه الله– في ريعان شبابه، يتفجر حيوية ونشاطاً، وكان ينظر إلى ماحوله من بؤس وتسلط وتخلف في كل مناحي الحياة، فيزداد حسرة وألماً ويدفعه إلى العمل بكل ماأوتي من قواه لتغيير الواقع البائس في حياة شعبنا العظيم.

وقد ارتبط مع الشهيدين: حسين بن ناصر الأحمر، وحميد بن حسين الأحمر، ارتباطاً قوياً، في مقارعة الظلم والطغيان، وسجن في سجن القلعة بصنعاء بعد فشل حركة ١٩٥٩م، وشهد إعدام الشهيدين: حسين بن ناصر الأحمر، وحميد بن حسين الأحمر، وخرج من السجن قبل قيام الثورة المباركة بشهر واحد فقط.

● إن الحديث عن اللواء/ مجاهد هو حديث عن نضال شعب وأمة، فقد كان يتمتع بوطنية وأخلاق عالية وكان مناضلاً جسوراً ومقاتلاً شجاعاً وقائداً عسكرياً محنكاً وفارساً مقداماً في كل مراحل حياته النضالية، كما كان مميزاً بين أقرانه بالذكاء والفطنة والرجولة والعزة والأنفة والمصداقية والسلوك القويم ودماثة الخلق والتواضع والرجل السمح صاحب الابتسامة الصادقة في وجوه الجميع.

وقد وصفه معلمه الذي تلقى على يديه تعليمه الأول، أنه كان يتمتع بذكاء حاد، ونباهة تفوق أقرانه من الطلاب، وكان يتمتع بالحس القيادي، والحكمة في تصرفاته.

● وفي برقية العزاء التي بعث بها الأخ رئيس الجمهورية/ علي عبدالله صالح قال فيها: «إن التاريخ سيسجل في أنصع صفحاته أنه كان من أبرز المدافعين عن الثورة وترسيخ نظامها الجمهوري الخالد، وأنه كان رجل مواقف صلباً مقاتلاً شجاعاً ومناضلاً عنيداً لايعرف التراجع عن مبادئه وأهدافه التي آمن بها».

● أما الشيخ/ عبدالله بن حسين الأحمر .. فقد قال: «إن الفقيد كان رجلاً شجاعاً وكان سديد الرأي، وصاحب طاقة وطنية وإنسانية، كما كان قائد النصر في معارك الدفاع عن الثورة وامتلك القدرة على استقطاب الرجال».

أما الحديث عن المعارك التي خاضها بعد قيام الثورة، فقد وهب حياته للوطن والثورة والجمهورية، وقاد ببسالة نادرة أشرس المعارك في حجة وصعدة وصنعاء والبيضاء وتعز، وكان شعاره: «الجمهورية أو الموت».

■ أما مايتعلق بتعامله مع الناس:

فإن الله سبحانه وتعالى قد هيأه لحل الخلافات القبلية وخصوصاً قضايا الثأر.

وكان لايرد مظلوماً استجار به، وكان يحسن إلى المحتاجين والضعفاء حيث كان صاحب مروءة وتواضع وكرم ووفاء.

كماكان رحمه الله يبذل كل غال في سبيل الإصلاح بين القبائل، وإذا تطلب الأمر الذهاب إلى مناطق الخلاف كان لايتردد لأن في ذلك مصلحة لإصلاح ذات البين، سواء كان بين الأسر أو القبائل، وكان يجود بماله في سبيل ذلك.

وقد حظي باحترام كبير بين القبائل لأنه كان يقوم بحل قضاياهم المختلفة حيث كان يتمتع بمكانة رفيعة لقدرته على التوفيق في حل الخلافات أو المنازعات ولثقة الجميع به.

■ أما الصفات الحميدة:

فإنه كان متواضعاً خلوقاً وهادئاً، خفيف الظل الجميع يحبه لأنه كان يعمل الخير ويصلح بين الناس، متسامحاً كريماً يجود بالنفس قبل المال.

وبالرغم من تقلده لمناصب رفيعة فإن ذلك لم يؤثر فيه وفي سلوكه، فلم يتكبر يوماً على أحد، ولم يستخدم نفوذه ضد الآخرين.

وكان راجح العقل، والبداهة، والشجاعة، حليماً، حكيماً؛ يتصف بالمروءة والكرم والوفاء.

● وفي الأخير: أرجو كل من عاصر نضال الفقيد وخاصة رفاق دربه أن يكتبوا للتاريخ والأجيال القادمة عن المراحل النضالية التي قام بها في كل مراحل حياته، لأنه كان لايتحدث عن نفسه أبداً.